

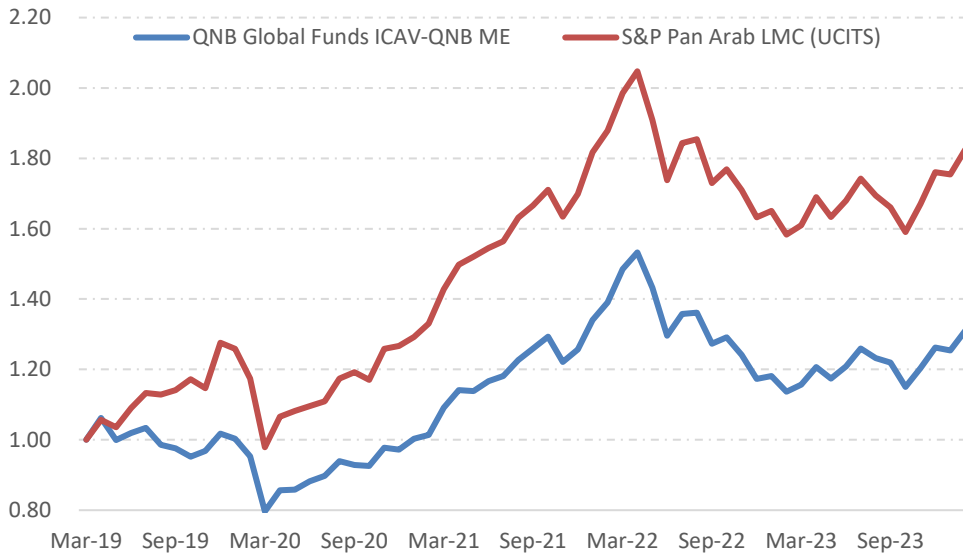
اعتبارات المخاطر

- يستثمر الصندوق في أوراق مالية في الأسواق الناشئة معرضة بدرجة أكبر لمخاطر التغيرات الاقتصادية والسياسية والتنظيمية التي قد تشكل مخاطر إضافية على الصندوق.
- قد تتأثر قيمة الصندوق بقواعد الرقابة على الصرف والتغيرات في أسعار الصرف.
- ينطوي هذا الاستثمار على مخاطر قد تؤدي إلى خسارة جزء أو كامل مبلغ استثمارك.
- قبل أن تقرر الاستثمار، يجب أن تتأكد من أن الوسيط قد أوضح لك أن الصندوق مناسب لك.
- يجب ألا يعتمد المستثمرون على هذه المواد التسويقية وحدها لاتخاذ قرارات الاستثمار.

لمحة عن الصندوق

العملة الأساسية للصندوق	الدولار الأمريكي
إجمالي صافي الأصول	4.9 مليون
صافي قيمة الأصول	15.47
عدد الحيازات	48
المؤشر الإرشادي	
مؤشر S&P المركب للشركات الكبيرة والمتوسطة في العالم العربي (متوافق مع تعهدات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل)*	

الأداء



ملخص أهداف الاستثمار

الهدف من الصندوق الفرعي هو زيادة رأس المال على المدى الطويل من خلال الاستثمار في الأسهم في السوق الموجودة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة.

إدارة الصندوق

حسن عبيدي، محلل مالي معتمد (CFA)

الأداء بعملة فئة السهم (%)

تراكمي شهر واحد	للسنة حتى الآن	سنة واحدة	3 سنوات	5 سنوات	منذ الإنشاء***
4.45%	3.73%	15.18%	29.16%	لا يوجد	62.15%
3.99%	4.10%	15.17%	37.73%	لا يوجد	81.51%

مقاييس الصندوق

14.6x	السعر إلى الأرباح (12 شهر متتابع)
3.6%	توزيعات الأرباح
15.0	العائد على السهم
2.1x	السعر إلى الذئفتر

أكبر 5 حيازات (% من المجموع)

8.67	جهة الإصدار
7.23	مصرف الراجحي
6.44	البنك الأهلي السعودي
4.77	أرامكو
4.10	بنك الكويت الوطني
	الإئماء

معلومات فئة السهم

بيانات الصندوق	الحد الأدنى لمبلغ الاكتتاب	رسوم الاكتتاب/ الاشتراك	رسوم الإدارة (%)	تاريخ إنشاء الصندوق	معلومات فئة السهم
IE00BD3GLW41	1,500 دولار أمريكي	2.0%	1.0% سنوياً	01.01.2017	(acc) A دولار أمريكي

* من 1 أكتوبر 2019، تم تغيير المؤشر المعياري من أجل الالتزام بلوائح تعهدات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل
** يتم إجراء الحسابات المرتبطة بالأداء لمدة سنة واحدة ومنذ إنشاء الصندوق باستخدام مزيج من المؤشر القديم والجديد
*** مقارنة الأداء كما في نهاية ديسمبر 2017 أخذت عندما كان الاستثمار في الصندوق بشكل كامل حسب المؤشر، بسبب عدم الوصول إلى الأسواق الرئيسية

مكونات الصندوق					
المؤشر	الصندوق	القطاع (% من المجموع)	المؤشر	الصندوق	المنطقة الجغرافية (% من المجموع)
54.9	50.2	المالية	57.6	59.3	السعودية
7.7	10.4	الطاقة	17.0	16.3	الإمارات العربية المتحدة
10.6	7.7	المواد	9.7	12.0	الكويت
9.2	7.7	خدمات الاتصالات	9.2	7.4	قطر
-	5.0	النقد وما يعادله	-	5.0	النقد وما يعادله
4.4	4.5	العقارات	1.8	-	مصر
1.8	4.2	الرعاية الصحية	0.6	-	البحرين
3.8	4.0	الخدمات العامة	0.7	-	الأردن
3.0	3.2	الصناعة	2.2	-	المغرب
1.5	2.7	تكنولوجيا المعلومات	1.0	-	عُمان
1.8	0.4	السلع الاستهلاكية	0.3	-	تونس
1.3	-	السلع الكمالية			

تعليق مدير الصندوق	
<p>التوقعات المستقبلية</p> <p>تراجع الأداء النسبي لأسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالأسواق العالمية من المستوى المرتفع المتوسط المسجل في منتصف عام 2022. ونتوقع أن يؤدي هذا التراجع إلى ارتفاع وهبوط، ثم سيغير مساره باتجاه الصعود المستقر. ستستفيد أسعار السلع الأساسية من تعافي الاقتصاد العالمي في أعقاب التغيرات الهيكلية في الإمداد في العقد الماضي. ولا تزال التقييمات غير مرتفعة ونتوقع نمو الأرباح برقم أحادي مرتفع.</p>	<p>بيئة السوق</p> <p>ارتفعت أسهم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ممثلة بمؤشر S&P المركب للشركات الكبيرة والمتوسطة في العالم العربي، بنسبة 3.99% خلال الشهر المشمول في هذا التقرير. بالمقارنة مع الأسواق العالمية، كان أداء أسهم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل بقليل من أداء مؤشر MSCI World بنسبة 0.24%. واصلت الأسهم العالمية الاتجاه الصعودي في شهر فبراير، مدعومة بقوة أرباح الشركات والتوقعات بانخفاض أسعار الفائدة خلال الأشهر القادمة. وتتوقع أسواق الأسهم والسندات تخفيض أسعار الفائدة عاجلاً وليس آجلاً. وتراجع مزيج السلع الذي يمثله مؤشر بلومبرغ للسلع بنسبة 1.89%. ولكن أسعار خام برنت ارتفعت بنسبة 3.81% خلال الشهر.</p> <p>أداء المحفظة</p> <p>تفوق أداء الصندوق على أداء المؤشر الإرشادي، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى تأثير عملية اختيار الاستثمارات. وقد تأثر الأداء النسبي للصندوق بشكل إيجابي بزيادة الوزن في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتعزى المساهمة السلبية في الأداء النسبي إلى الوزن الزائد للكويت. ومن حيث القطاعات، كان قطاعا الخدمات العامة والمواد أكبر مساهمين في الأداء النسبي الإيجابي. بينما ساهم قطاعا العقارات والطاقة بشكل سلبي في الأداء النسبي.</p>